

Distr.: General
27 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل

للأمانة العامة في مجال السكان

الاتجاهات الديمغرافية في العالم

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٦، يقدم لمحة عامة عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم، ومناطقه الجغرافية الرئيسية، وبعض البلدان المختارة، والفئات الإنمائية المختلفة. ويركز التقرير على التغيرات الرئيسية التي طرأت في العقود الأخيرة والتغيرات المتوقعة خلال الإطار الزمني لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشمل المواضيع التي يغطيها التقرير حجم السكان والنمو السكاني، والخصوبة وتنظيم الأسرة، والوفيات، والهجرة الدولية، والتوسع الحضري، وتغير الهياكل العمرية للسكان، ولا سيما شيخوخة السكان.

* E/CN.9/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



وقد بلغ عدد سكان العالم ٧,٣ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يصل إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وستكون معظم هذه الزيادة في أفريقيا وآسيا. وسوف تستوعب المدن في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ مجمل النمو السكاني في العالم تقريباً. ومن المرجح أن يتواصل نمو السكان خلال ما تبقى من هذا القرن، ليلبلغ ١١,٢ بليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠، وفق حساب التوقعات باستخدام المتغير المتوسط.

وقد أحرز مؤخراً تقدماً كبيراً في تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وفي مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن رغم هذه الأخبار الجيدة، سيلزم مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من معدلات الوفيات من أجل تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يُنشد به ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

وثمة تنوع شديد فيما بين البلدان والمناطق الجغرافية الرئيسية من حيث الاتجاهات السكانية التي ظهرت مؤخراً والمسار المتوقع لها مستقبلاً، وتشكل الاختلافات القائمة في مستويات الخصوبة واتجاهاتها العامل الرئيسي وراء ذلك التنوع. ففي حين أن بعض البلدان سوف تشهد انخفاضاً في حجم السكان بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، ستطراً في بلدان أخرى زيادة في عدد السكان تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة. ومن الصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ أن معظم النمو السكاني الذي سيحدث بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ سوف يتركز في البلدان التي تواجه أكبر التحديات على صعيد القضاء على الفقر والجوع وكفالة الصحة والتعليم والمساواة للجميع.

المحتويات

الصفحة

٤		أولاً - مقدمة
٤		ثانياً - حجم السكان والنمو السكاني المتوقع في المستقبل
٩		ثالثاً - الخصوبة وتنظيم الأسرة
١٧		رابعاً - الوفيات
٢٢		خامساً - الهجرة الدولية
٢٥		سادساً - التوسع الحضري
٢٩		سابعاً - تغير البنيات العمرية للسكان وشيخوخة السكان
٣٤		ثامناً - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - من المتوقع خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة أن يرتفع عدد سكان العالم بما يزيد على بليون شخص، وسوف يواجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في تمكين السكان الآخذ عددهم في الازدياد من تحقيق مستوى أعلى للمعيشة مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة.

٢ - وتستند معظم الاتجاهات الديمغرافية المعروضة في هذا التقرير بصفة أساسية على النتائج المبنية في وثيقة توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥، وهي ثمرة الجولة الرابعة والعشرين للتقديرات والتوقعات الرسمية للأمم المتحدة في مجال السكان التي تُعدّها شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كل سنتين. ويعتمد التقرير أيضا على قواعد أخرى للبيانات وضعتها شعبة السكان وتقوم بتعديدها. فالبيانات المتعلقة بالتوسع الحضري وبحجم المدن ونموها مستمدة من توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤. والبيانات المتصلة بعدد المهاجرين الدوليين وتشكيلهم مستقاة من الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٥. والبيانات المقدمة عن استخدام وسائل منع الحمل والاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة مأخوذة من تقرير الاستخدام العالمي لوسائل منع الحمل لعام ٢٠١٥، ومن تقديرات مؤشرات تنظيم الأسرة وتوقعاتها القائمة على النماذج لعام ٢٠١٥. أما المعلومات الخاصة بالسياسات الحكومية المتعلقة باتجاهات ديمغرافية مختارة، فهي مستمدة من قاعدة بيانات السياسات السكانية في العالم، تنقيح عام ٢٠١٥.

ثانيا - حجم السكان والنمو السكاني المتوقع في المستقبل

٣ - بلغ عدد سكان العالم ٧,٣ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥ (الجدول ١). ولا يزال عدد السكان آخذ في الازدياد في الوقت الراهن، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه الأمر في الماضي القريب. وقد وصل معدل النمو السكاني على الصعيد العالمي إلى ذروته في أواخر الستينات من القرن الماضي، عندما كان عدد سكان العالم ينمو بنسبة تزيد على ٢ في المائة في السنة. وقد ظل معدل النمو يتناقص باستمرار منذ ذلك الوقت، ويبلغ اليوم معدل نمو السكان في العالم ١,٢ في المائة في السنة، مما يضيف إلى مجموع السكان نحو ٨٣ مليون شخص سنويا. ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان بما يزيد على بليون شخص خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، ليصل إلى ٨,٥ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠، وأن يستمر في الازدياد ليلعب ٩,٧ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠، و ١١,٢ بليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠.

الجدول ١

عدد سكان العالم والمناطق الرئيسية، للفترة ١٩٥٠-٢١٠٠ (بالملايين)

	٢١٠٠	٢٠٥٠	٢٠٣٠	٢٠١٥	١٩٩٠	١٩٥٠
العالم	١١ ٢١٣	٩ ٧٢٥	٨ ٥٠١	٧ ٣٤٩	٥ ٣١٠	٢ ٥٢٥
أفريقيا	٤ ٣٨٧	٢ ٤٧٨	١ ٦٧٩	١ ١٨٦	٦٣٢	٢٢٩
آسيا	٤ ٨٨٩	٥ ٢٦٧	٤ ٩٢٣	٤ ٣٩٣	٣ ٢٠٢	١ ٣٩٤
أوروبا	٦٤٦	٧٠٧	٧٣٤	٧٣٨	٧٢١	٥٤٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٢١	٧٨٤	٧٢١	٦٣٤	٤٤٧	١٦٩
أمريكا الشمالية	٥٠٠	٤٣٣	٣٩٦	٣٥٨	٢٨١	١٧٢
أوقيانوسيا	٧١	٥٧	٤٧	٣٩	٢٧	١٣

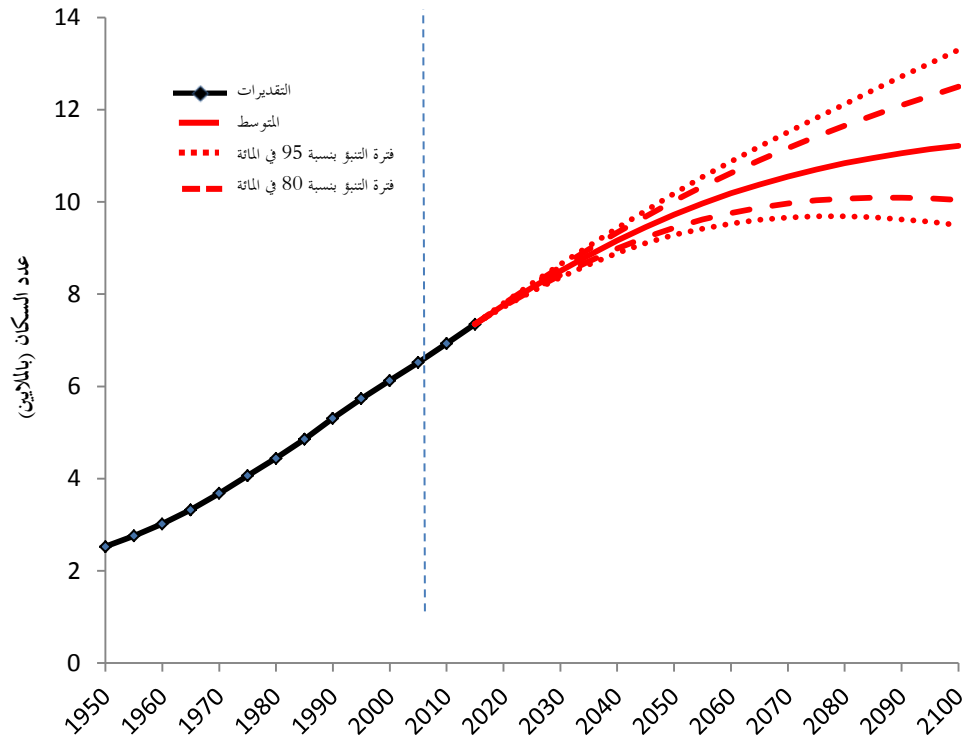
٤ - ومنذ سبعينيات القرن الماضي، أخذ عدد سكان العالم يرتفع بمقدار نحو بليون شخص تقريبا كل ١٢ سنة. فبلغ ذلك العدد ٥ بلايين نسمة في عام ١٩٨٧، و ٦ بلايين نسمة في عام ١٩٩٨، و ٧ بلايين نسمة في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يبلغ ٨ بلايين نسمة في عام ٢٠٢٣. ويرجع الثبات النسبي في الزيادات التي تطرأ على عدد السكان على الرغم من تراجع معدلات النمو إلى أن عدد السكان الذي يبدأ منه الحساب يزيد في كل عام عن سابقه، كما أن الوتيرة التي ينخفض بها معدل النمو السكاني حتى الآن هي وتيرة تكفي بالكاد لأن تظل الإضافة السنوية لحجم السكان شبه ثابتة. وستبدأ الزيادات في عدد السكان في التناقص خلال الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فمن المتوقع أن تستغرق إضافة البليون التاسع من السكان نحو ١٤ سنة؛ والبليون العاشر ١٨ سنة أخرى؛ والبليون الحادي عشر ٣١ سنة غيرها.

٥ - وحسبما هو الحال فيما يتعلق بأي نوع من التوقعات، هناك درجة من عدم اليقين تحيط بآخر التوقعات التي أعدها الأمم المتحدة للسكان. وتستند النتائج المقدمة أعلاه إلى متغير التوقعات المتوسط، حيث يُفترض حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة في البلدان التي ما زال نمط الأسر الكبيرة الحجم هو النمط السائد فيها، مع زيادة طفيفة في معدلات الخصوبة في العديد من البلدان التي تقل فيها تلك المعدلات عن طفلين في المتوسط لكل امرأة. ومن المتوقع أيضا أن تتحسن احتمالات البقاء على قيد الحياة في جميع البلدان. وتحسب نسبة عدم اليقين الذي يكتنف المسارات الوسيطة باستخدام أساليب إحصائية تفرز فترتين للتنبؤ أن تظل النتيجة الفعلية محصورة فيما بينهما. فعلى سبيل المثال، يمكن القول بدرجة من اليقين نسبتها ٩٥ في المائة أن عدد سكان العالم سيبلغ ما بين

٨,٤ و ٨,٦ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠، وما بين ٩,٥ بلايين و ١٣,٣ بليون نسمة في عام ٢١٠٠ (الشكل الأول). وبعبارة أخرى، يكاد يكون من المؤكد أن عدد سكان العالم سيستمر في النمو على مدى العقود القليلة القادمة. ومن المرجح أن تستمر الزيادة في أواخر هذا القرن، ولكن هناك احتمال نسبته ١ إلى ٤ أن يتوقف النمو الإجمالي لسكان العالم بحلول عام ٢١٠٠.

الشكل الأول

عدد السكان في العالم: التقديرات للفترة ١٩٥٠-٢٠١٥ والتوقعات المحسوبة باستخدام المتغير المتوسط، وفترة التنبؤ بنسبتي ٨٠ و ٩٥ في المائة للفترة ٢٠١٥-٢١٠٠

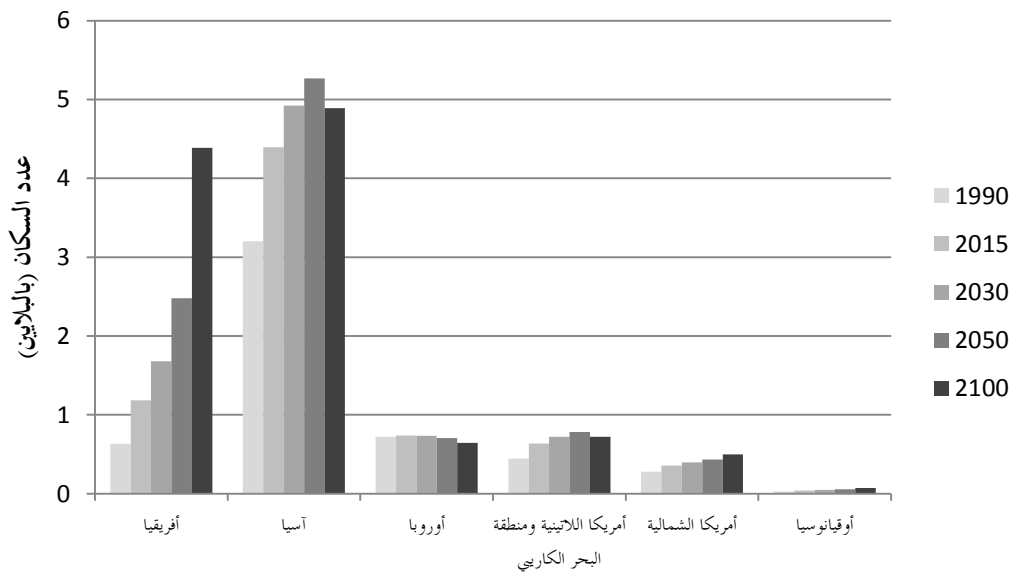


٦ - وللأبعاد الإقليمية للنمو السكاني آثار هامة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ففي عام ٢٠١٥، كان هناك من بين السكان البالغ عددهم ٧,٣ بلايين نسمة، ٤,٤ بلايين شخص يعيش في آسيا، و ١,٢ بليون شخص في أفريقيا، و ٧٣٨ مليون شخص في أوروبا، و ٦٣٤ مليون شخص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣٥٨ مليون شخص في أمريكا الشمالية، و ٣٩ مليون شخص في أوقيانوسيا (الجدول ١).

٧ - ويبين الشكل الثاني أن توزيع النمو المتوقع للسكان في العالم سيتفاوت عبر المناطق الجغرافية الرئيسية. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، سيضاف إلى سكان كل من أفريقيا وآسيا حوالي نصف بليون شخص. وسيمثل هذا في أفريقيا زيادة قدرها ٤٢ في المائة في عدد السكان، أما في آسيا فسيمثل زيادة قدرها ١٢ في المائة. وستشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا نموا سكانيا بنسبة ١٤ في المائة و ١١ في المائة و ٢١ في المائة، على التوالي. وفي المقابل، من المتوقع أن ينخفض عدد السكان في أوروبا انخفاضا طفيفا بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل الثاني

سكان المناطق الرئيسية في العالم، سنوات مختارة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢١٠٠



٨ - ومن المتوقع فيما بعد عام ٢٠٣٠، وفق حساب التوقعات باستخدام المتغير المتوسط، أن يصل عدد السكان في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ذروته حوالي عام ٢٠٦٠، وأن ينخفض بعد ذلك. ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان أفريقيا في النمو بوتيرة سريعة نسبياً، ليصل إلى أكثر من الضعف بين عام ٢٠٣٠ وعام ٢١٠٠. أما سكان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، فمن المتوقع أن يستمر عددهم في النمو بوتيرة متواضعة على مدى المدة المتبقية من هذا القرن، فيما يتوقع أن يستمر التناقص في مجموع سكان أوروبا.

٩ - ومن التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أن قادراً كبيراً من النمو الذي سيطرأ على عدد السكان بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ سوف يتركز في البلدان التي تواجه أكبر الثغرات على صعيد مكافحة الفقر والنهوض بالصحة والتعليم. ولا يزال النمو

السكاني مرتفعاً بوجه خاص في مجموعة البلدان التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن أقل البلدان نمواً، وعددها ٤٨ بلداً، منها ٢٧ بلداً في أفريقيا. وعلى الرغم من أن المتوقع في تلك البلدان أن تقل سرعة معدل النمو البالغة نسبته حالياً ٢,٤ في المائة سنوياً، فإن عدد السكان في هذه المجموعة يتوقع أن يزيد بنحو ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (الجدول ٢). ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في البلدان المنخفضة الدخل، البالغ عددها ٣١ بلداً، حسب تصنيف البنك الدولي في عام ٢٠١٥، بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. أما من حيث الحجم، فستكون الزيادة الأكبر في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. فعدد سكان هذه الفئة من البلدان سينمو بمقدار ٦١٦ مليون شخص، أي بزيادة نسبتها ٢١ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وسيزيد تركيز النمو السكاني في أفقر البلدان من صعوبة أن تتمكن حكومات تلك البلدان من القضاء على الفقر وعدم المساواة، ومن مكافحة الجوع وسوء التغذية، ومن زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والتوسع في النظم الصحية، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وتنفيذ العناصر الأخرى من خطة التنمية المستدامة من أجل كفاءة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الجدول ٢

عدد السكان حسب الفئة الإنمائية أو فئة الدخل، للفترة ١٩٩٠-٢٠٣٠ (بالملايين)

٢٠٣٠	٢٠١٥	١٩٩٠	
١ ٢٨٤	١ ٢٥١	١ ١٤٤	المناطق الأكثر نمواً
٧ ٢١٧	٦ ٠٩٨	٤ ١٦٥	المناطق الأقل نمواً
١ ٣٢٦	٩٥٤	٥١٠	أقل البلدان نمواً
١ ٤٧٥	١ ٤٠١	١ ٢٠٣	البلدان المرتفعة الدخل
٢ ٥٦٧	٢ ٣٩٠	١ ٨٨١	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
٣ ٥٣٢	٢ ٩١٦	١ ٩٠١	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
٩٢٤	٦٣٩	٣٢٣	البلدان المنخفضة الدخل

ملاحظة: مستويات الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) مستمدة من البنك الدولي (٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية.

١٠ - وسوف يمثل عدد قليل من البلدان نسبة كبيرة من النمو السكاني في العالم في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. فمن بين العدد الذي سيضاف إلى سكان العالم في السنوات الخمس عشرة المقبلة، وهو ١,٢ بليون نسمة، ستعيش نسبة ٥٠ في المائة في ٩ بلدان فقط، هي، حسب ترتيب الزيادة السكانية بحلول عام ٢٠٣٠: الهند ونيجيريا وباكستان،

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، وإثيوبيا، وإندونيسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

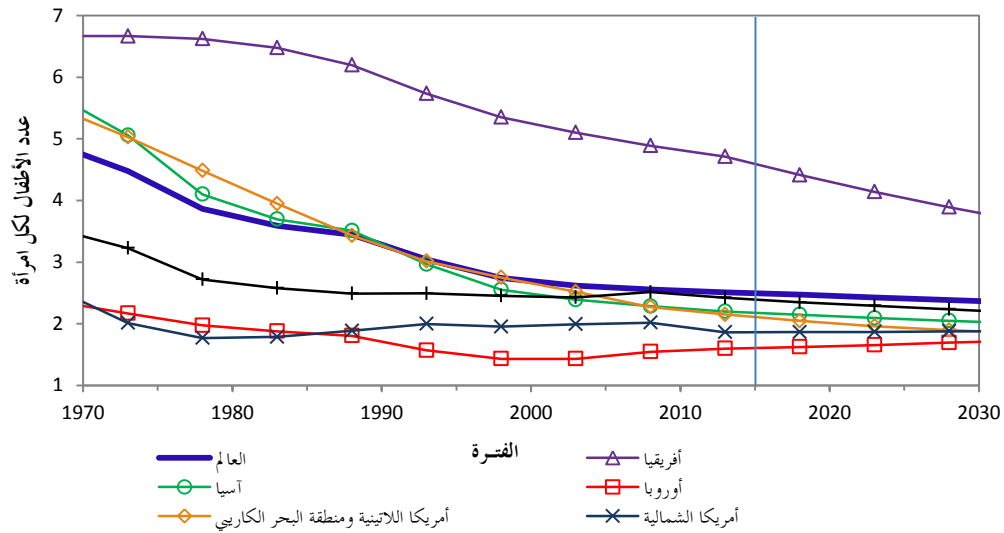
١١ - ومن المرجح أن تشكل اتجاهات النمو هذه أكبر التحديات التي تواجه البلدان التي ستشهد أكبر الزيادات النسبية في عدد السكان. فهناك ١٥ بلدا، جميعها تقريبا في أفريقيا، من المتوقع أن تشهد بحلول عام ٢٠٣٠ نموا سكانيا يتجاوز ٥٠ في المائة. وعلى الطرف النقيض، من المتوقع أن تشهد اليابان ولبنان و ١٢ بلدا أوروبا انخفاضا في حجم السكان بنسبة ٥ في المائة أو أكثر بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، ويعزى ذلك عادة إلى انخفاض معدلات الخصوبة، بالإضافة إلى وجود هجرة صافية نازحة من تلك البلدان أو انخفاض في مستويات الهجرة الوافدة إليها.

ثالثا - الخصوبة وتنظيم الأسرة

١٢ - انخفض معدل الخصوبة الكلي على الصعيد العالمي، من متوسط قدره ٤,٥ أطفال لكل امرأة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ٢,٥ أطفال لكل امرأة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ومن المتوقع بلوغ متوسط قدره ٢,٤ أطفال لكل امرأة بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠. (الشكل الثالث).

الشكل الثالث

معدل الخصوبة الكلي (عدد الأطفال لكل امرأة) على صعيد العالم والمناطق الرئيسية من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠



١٣ - وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي، تجاوز معدل الخصوبة ٤ أطفال لكل امرأة في معظم بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا (الشكل الرابع). وفي تلك الحقبة، كان ٧٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان تسجل متوسطا قدره ٤ أطفال أو أكثر لكل امرأة؛ أما في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ فلم تكن هذه الحالة تنطبق إلا على ١٤ في المائة من سكان العالم. واليوم، تُسجل أساسا معدلات الخصوبة المرتفعة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي بدأت فيها تلك المعدلات في الانخفاض انطلاقا من مستويات أولية أعلى من المناطق الأخرى، وفي وقت متأخر وبوتيرة أبطأ مقارنة بتلك المناطق. ومن بين البلدان الثمانية والأربعين التي سُجل فيها متوسط خصوبة بلغ ٤ أطفال أو أكثر لكل امرأة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كان هناك ٤٠ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، معظمها ينتمي إلى مجموعة أقل البلدان نمواً. وبسبب استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، تتسم هذه البلدان ببنية عمرية شابة وبنمو ديمغرافي سريع.

١٤ - والعديد من الحكومات، بما في ذلك معظم حكومات البلدان التي ما زال فيها معدل الخصوبة يتجاوز ٤ أطفال لكل امرأة، تعتبر ذلك المعدل مرتفعا جدا وتعتمد سياسات لتخفيضه. ففي عام ٢٠١٥، كان نسبة ٨٣ في المائة من بلدان أفريقيا تتبع مثل هذه السياسات، أما في آسيا فبلغت تلك النسبة ٣٨ في المائة من البلدان، فيما بلغت ٣٣ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٦ في المائة من بلدان أوقيانوسيا. وكانت أقل البلدان نمواً تنتهج جميعا سياسات من هذا القبيل، باستثناء بلد واحد.

١٥ - ولئن كان معدل الخصوبة لا يزال مرتفعا في بعض المناطق، فإن عددا متزايدا من البلدان قد بلغ معدلات خصوبة دون العتبة اللازمة لإحلال السكان مع مرور الزمن (أي معدل خصوبة كلي يقل عن ٢,١ أطفال لكل امرأة). وفي مستهل السبعينات من القرن الماضي، كان أقل من واحد من كل خمسة أشخاص في جميع أنحاء العالم يعيش في بلدان ذات معدلات خصوبة دون عتبة الإحلال؛ أما اليوم، فينطبق هذا على نصف سكان العالم. وفي السبعينات من القرن الماضي، كانت تقريبا جميع البلدان التي تقل فيها معدلات الخصوبة عن عتبة الإحلال توجد في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين أن هذه البلدان البالغ عددها ٨٣ بلدا شملت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ما عدده ٢٠ بلدا في آسيا، و ١٧ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣ بلدان في أوقيانوسيا، وبلدا واحد في أفريقيا (موريشيوس)، بالإضافة إلى جميع بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. والعديد من البلدان، بما في ذلك إيران والإمارات العربية المتحدة وفييت نام، سجلت انخفاضا سريعا غير مسبوق في

معدل الخصوبة الوطني، من أكثر من ستة أطفال لكل امرأة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ما دون عتبة الإحلال في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. واليوم، تقل معدلات الخصوبة عن ١,٥ طفل لكل امرأة في ٢٥ بلداً أو منطقة، أغلبها في أوروبا وشرق آسيا.

١٦ - ومع ازدياد عدد البلدان التي تقل فيها معدلات الخصوبة عن عتبة الإحلال، يتبع عدد متزايد من الحكومات سياسات للتشجيع على رفع معدلات الخصوبة، ويحدوها في ذلك، ولو جزئياً على الأقل، القلق إزاء قدرة المجتمع على التكيف مع سرعة ونطاق شيخوخة السكان التي ستحدث إذا ما استمر انخفاض معدلات الخصوبة. وفي عام ٢٠١٥، كان لدى ٢٩ من حكومات البلدان الأوروبية و ٢٦ من حكومات بلدان في مناطق أخرى سياسات تتوخى رفع معدلات الخصوبة. ومن شأن السياسات الرامية إلى دعم التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة، وخاصة من خلال توخي المرونة في ترتيبات العمل لمساعدة الوالدين على تلبية الاحتياجات اليومية المتعلقة برعاية أطفالهم والاحتياجات المتعددة التي تستغرق الكثير من وقتهم، أن تشكل نهجاً فعالة في معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المفضية إلى انخفاض معدلات الخصوبة.

١٧ - وقد مكن تزايد الخدمات المقدمة لتنظيم الأسرة عدداً متنامياً من النساء والرجال من التمتع بحقوقهم في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد ما ينجبونه من أطفال ومدى المباشرة بين الولادات. وفي عام ٢٠١٥، قدم ما يفوق ٩٠ في المائة من الحكومات دعماً مباشراً أو غير مباشر لتنظيم الأسرة. وفي جميع أنحاء العالم، ازدادت نسبة استخدام وسائل منع الحمل في أوساط النساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة، ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً، من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل الخامس). وبحلول عام ٢٠١٥، بلغ متوسط استخدام وسائل منع الحمل أكثر من ٥٠ في المائة في جميع المناطق، باستثناء شرق ووسط وغرب أفريقيا، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينيزيا. وتعتمد ٩ من كل ١٠ مستعملات لوسائل منع الحمل على وسائل معروفة بفعاليتها.

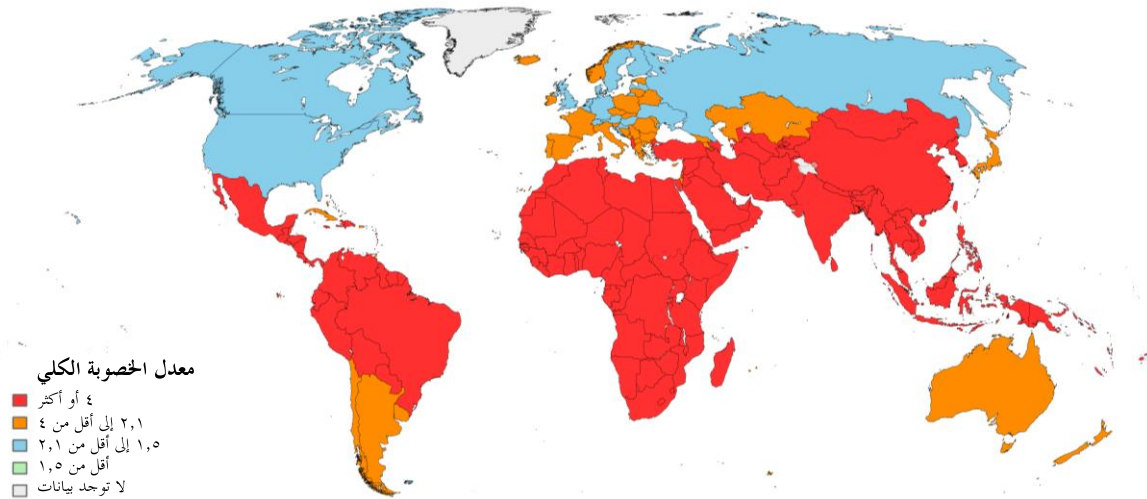
١٨ - ونظراً إلى أن نسبة النساء اللاتي يرغبن في منع الحمل أو تأجيله آخذة أيضاً في الازدياد، فإن الزيادة الملحوظة في معدل استخدام وسائل منع الحمل بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ لم تقترن بانخفاض مماثل في احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة (الشكل الخامس). ويقدر أن ١٢ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة كان لهن في عام ٢٠١٥ احتياجات غير ملباة في مجال تنظيم الأسرة؛ بمعنى أنهن قادرات على الإنجاب ولهن رغبة في منع الحمل أو تأخيرها ولكنهن لا يستخدمن أية وسيلة من وسائل منع الحمل.

وانخفض متوسط الاحتياجات غير الملبّاة في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣ نقاط مئوية عن المتوسط المسجل في عام ١٩٩٠. ومن بين كل مناطق العالم، بلغت الاحتياجات غير الملبّاة أعلى معدل لها في شرق ووسط وغرب أفريقيا، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينيزيا. وفي ثلاثة أرباع بلدان تلك المناطق، كان لدى ٢٠ في المائة أو أكثر من النساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة احتياجات غير ملبّاة في مجال تنظيم الأسرة في عام ٢٠١٥. بيد أن تقليص الفجوة بين استخدام وسائل منع الحمل والطلب الإجمالي عليها أمر مهم بالنسبة للبلدان في جميع المناطق. فقد اتفقت الحكومات في إطار الهدفين ٣-٧ و ٥-٦ من أهداف التنمية المستدامة على كفالة حصول الجميع، بحلول عام ٢٠٣٠، على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة. وتشير التقديرات الخاصة بعام ٢٠١٥ إلى ضرورة رفع وتيرة الاستثمار في إتاحة معلومات طوعية عالية الجودة في مجال تنظيم الأسرة وإسداء المشورة وتقديم الخدمات في ذلك المجال.

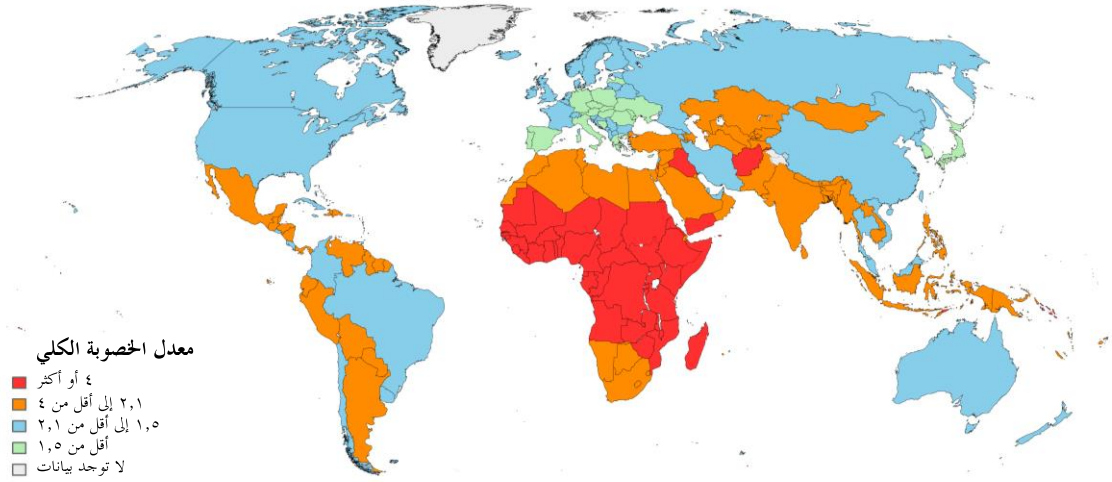
الشكل الرابع

معدل الخصوبة الكلي (عدد الأطفال لكل امرأة) في البلدان أو المناطق للفترتين ١٩٧٥-١٩٧٠ و ٢٠١٠-٢٠١٥

ألف - الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠



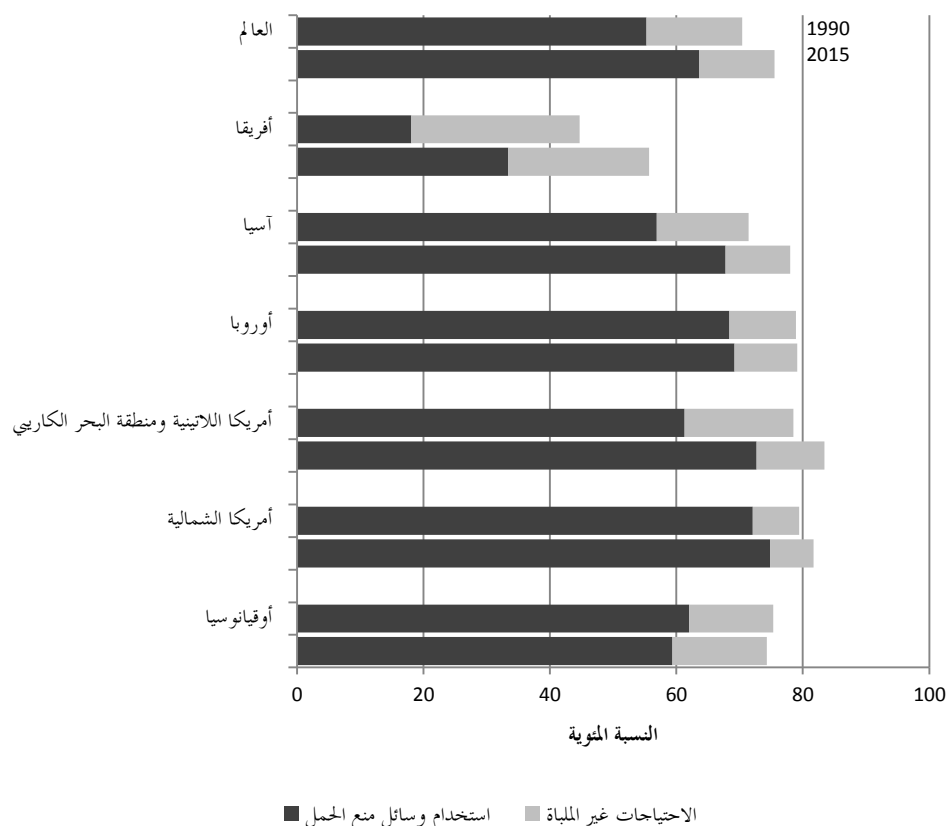
باء - الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥



الحدود والأسماء المبينة في الخريطتين أعلاه، والعلامات المستخدمة فيهما، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً. والخط المتقطع يمثل بشكل تقريبي خط الفصل في جامو وكشمير الذي وافق عليه كل من الهند وباكستان. والطرفان لم يتفقا بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. ولم تُرسم بعد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان.

الشكل الخامس

مستويات استخدام وسائل منع الحمل والاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة
على صعيد العالم والمناطق الرئيسية في عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥
(بالنسب المئوية للنساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة)



ملاحظة: بالنسبة لكل منطقة، يشير العمود الأعلى إلى بيانات عام ١٩٩٠، فيما يشير العمود الأدنى إلى بيانات عام ٢٠١٥.

١٩ - وعلى الرغم من آراء الحكومات بشأن معدل الخصوبة الكلي، فإن أغلبها يؤيد تخفيض معدل الولادة في أوساط المراهقات في بلدانها. وفي عام ٢٠١٣، كان ما نسبته ٩٠ في المائة من الحكومات قد اعتمد سياسات ترمي إلى تخفيض معدل الخصوبة لدى المراهقات. فحمل المراهقات يمكن أن تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الفتيات، ولا سيما إذا انقطعن عن الدراسة. وينطوي الحمل في سن مبكرة أيضا على مخاطر على صحة الأم والجنين على السواء. وتشكل مضاعفات الحمل والولادة ثاني أهم أسباب

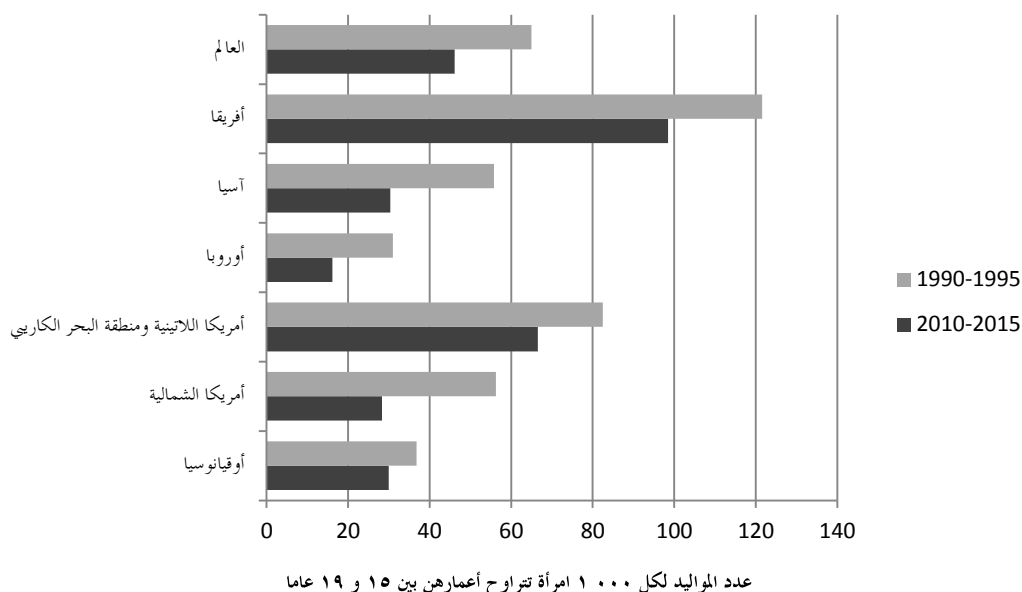
الوفيات في صفوف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما على الصعيد العالمي. وحالات حمل المراهقات غالبا ما تكون غير مقصودة، ويكون مستوى الاحتياجات غير الملبّاة في مجال تنظيم الأسرة أعلى في أوساط المراهقات الناشطات جنسيا منه في صفوف النساء الأكبر سنا. ولمواجهة هذه المخاطر، تحتاج المراهقات إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية التي تهدف إلى تلبية احتياجاتهن الخاصة.

٢٠ - وقد انخفض معدل الخصوبة لدى المراهقات في كل المناطق تقريبا منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وكان المتوسط العالمي للولادات لدى المراهقات (المواليد الأحياء لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما) هو ٦٥ مولودا في أوائل التسعينات من القرن الماضي، لكنه انخفض إلى ٤٦ مولودا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ (الشكل السادس). وما زال هذا المعدل مرتفعا في أفريقيا، حيث سجل ٢٤ بلدا معدل ولادات لدى المراهقات يتجاوز ١٠٠ مولود في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ومع ذلك، فإن هذا يشكل انخفاضا مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ التي سجل فيها ٤١ بلدا معدل ولادات لدى المراهقات يتجاوز ١٠٠ مولود. وعلى الرغم من أن معدل الولادات لدى المراهقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد انخفض بشكل كبير، فإن المتوسط الإقليمي لا يزال مرتفعا نسبيا، إذ بلغ ٦٧ مولودا لكل ١٠٠٠ امرأة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما، وذلك في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وعلى العكس من ذلك، سُجل معدل ولادات لدى المراهقات في جميع بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية والأغلبية العظمى من بلدان آسيا وأوقيانوسيا يقل عن ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. واستنادا إلى الاتجاهات السابقة، تتوقع الأمم المتحدة استمرار انخفاض هذا المعدل بين الفترتين ٢٠١٠-٢٠١٥ و ٢٠٢٥-٢٠٣٠. غير أن احتمالات استمرار هذا الانخفاض تتوقف على حجم الاستثمار في تعليم الفتيات وتوسيع نطاق الحصول على المعلومات والتعليم وتقديم الخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٢١ - وقد شهدت أيضا معظم البلدان انخفاضا في نسبة المراهقات المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة، حيث شهدت أفريقيا وآسيا أكبر انخفاض في هذه النسبة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. بيد أن انتشار ظاهرة الارتباط في إطار علاقة حرة في سن مبكرة لم يطرأ عليه تغيير يذكر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وزواج المراهقات وارتباطهن في إطار علاقة حرة هو الآن أكثر شيوعا في تلك المنطقة منه في جميع مناطق العالم الرئيسية الأخرى، باستثناء أفريقيا (الشكل السابع).

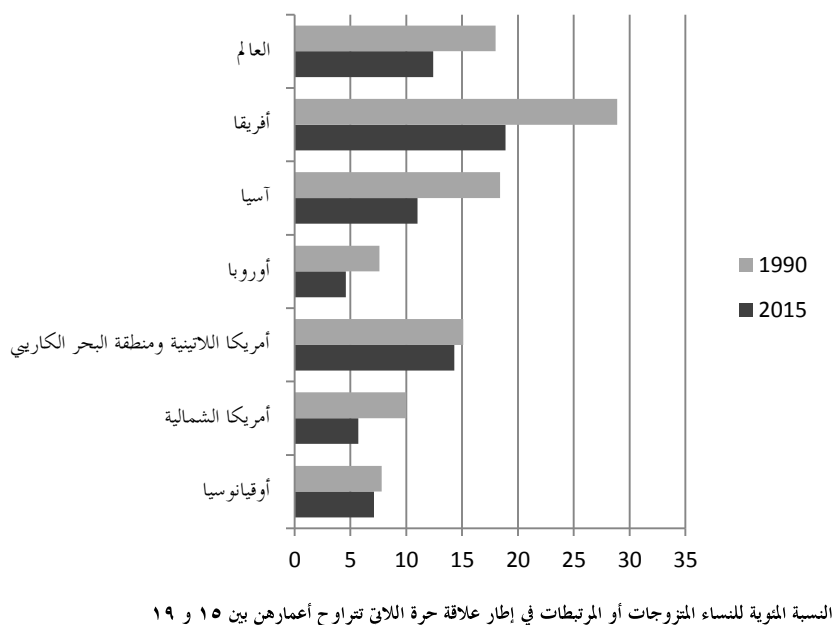
الشكل السادس

معدل الخصوبة لدى المراهقات على صعيد العالم والمناطق الرئيسية
للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢٠١٠-٢٠١٥



الشكل السابع

النسبة المئوية للنساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة اللاتي تتراوح أعمارهن
بين ١٥ و ١٩ عاما على صعيد العالم والمناطق الرئيسية في عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠

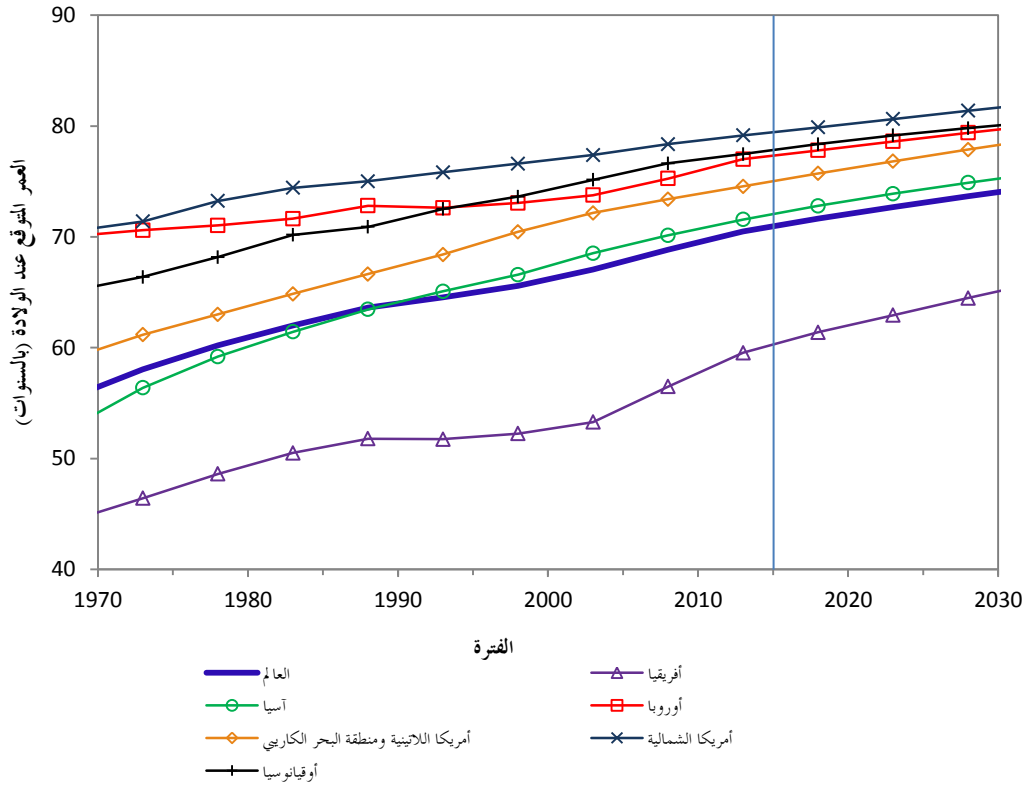


رابعاً - الوفيات

٢٢ - بدأ الانخفاض المتواصل في معدلات الوفيات يُسجَّل في أواخر القرن التاسع عشر في المناطق الأكثر نمواً، لكنه تسارع وصار يُسجَّل في المزيد من مناطق العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وارتفع العمر المتوقع عند الولادة بمقدار ٢٣ عاماً منذ الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ ليصل إلى ٧٠,٥ عاماً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، أو ما معدله ٦٨,٢ عاماً للرجال و ٧٢,٧ عاماً للنساء (الشكل الثامن). ومن المتوقع أن يصل المتوسط العالمي للعمر المتوقع إلى ٧٣,٧ عاماً بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠.

الشكل الثامن

العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي وفي المناطق الرئيسية من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠



٢٣ - وحالياً، تتجاوز أعلى معدلات العمر المتوقع ٨٠ عاماً. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، لم يحقق أي بلد معدل عمر متوقع مرتفع كهذا، أما اليوم فإن ٣٣ بلداً أو منطقة قد بلغت هذه العتبة أو تجاوزتها، وفي مقدمتها منطقة هونغ كونغ الإدارية التابعة للصين (٨٣,٧ عاماً) واليابان (٨٣,٣ عاماً). ومع ذلك، فهناك ٧٧ بلداً أو منطقة لم تصل بعد إلى متوسط العمر المتوقع البالغ ٧٠ عاماً، منها ٢٧ بلداً يبلغ فيها متوسط العمر المتوقع أقل من ٦٠ عاماً.

٢٤ - ومع أن العمر المتوقع قد ارتفع في كل مكان تقريباً منذ سبعينات القرن الماضي، فقد تباطأت وتيرة التقدم في أفريقيا أثناء فترتي الثمانينات والتسعينات، وانخفض معدل العمر المتوقع في البلدان المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر من غيرها، مؤدياً بذلك إلى تراجع بعض المكاسب التي تحققت في الماضي. وفي الآونة الأخيرة، وفي ظل التوسع في توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، تجاوز على ما يبدو معدل الوفيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذروة في معظم تلك البلدان، وارتفع متوسط العمر المتوقع في أفريقيا بنحو ٦ سنوات في الفترتين الواقعتين بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ وعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. غير أنه ما زال أقل في أفريقيا عما هو عليه في مناطق رئيسية أخرى. بمدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ عاماً (الشكل الثامن). ومن أصل ٢٧ بلداً كان فيها العمر المتوقع يقل عن ٦٠ عاماً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، ليس هناك سوى دولة واحدة (أفغانستان) من خارج أفريقيا. ويقل متوسط العمر المتوقع عن ٥٠ عاماً في ثلاثة بلدان (جمهورية أفريقيا الوسطى وسوازيلند وليسوتو)، ويعود ذلك أساساً إلى أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٥ - وفي المراحل الأولى من الانتقال إلى مستويات أدنى من الوفيات، يطرأ الانخفاض في احتمالات الوفاة في صفوف الأطفال الصغار بصفة أساسية. ويعزى إلى حد كبير ارتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال إلى ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المعدية والوفاة منها. ويعتمد بدرجة كبيرة تخفيض معدل الوفيات من الإصابة بهذه الأمراض على إدخال تحسينات في مستوى النظافة الصحية والتغذية والتكنولوجيات الصحية مثل اللقاحات. ففي الفترتين الواقعتين بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ وعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، تراجع احتمال وفاة الطفل بين يوم الولادة وبلوغه الخامسة بنسبة ٤٥ في المائة في جميع أنحاء العالم. ومع أن التغير المطلق كان أكبر في أفريقيا، فقد أظهرت جميع المناطق الرئيسية انخفاضات كبيرة نسبياً. ففي آسيا وأوروبا، انخفض المستوى بما يزيد على النصف خلال هذه الفترة (الجدول ٣). وعلى وجه الخصوص، سجلت الوفيات دون الخامسة في الفترتين الممتدتين من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ ومن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ انخفاضاً كبيراً بلغت وتيرته ٣ في المائة في السنة، وتحقق بسرعة أكبر من سرعته في أثناء السنوات العشرين الماضية، عندما بلغ متوسط الانخفاض السنوي ٢,١ في المائة. وأظهرت كل من أفريقيا وآسيا انخفاضاً في الفترة الأخيرة كان أسرع كثيراً من الذي سُجل في الفترة السابقة. ومع أن أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ لم يتحقق، من المرجح أن تكون الجهود المتضافرة المبذولة من كل من الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لبلوغ ذلك الهدف قد سرعت من وتيرة التقدم المحرز.

الجدول ٣

وفيات الأطفال دون الخامسة على صعيد العالم والمناطق الرئيسية، في الفترات ١٩٧٠-١٩٧٥، و ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢٠١٠-٢٠١٥

وفيات الأطفال دون الخامسة					
(للكل ١٠٠٠ مولود)		الانخفاض السنوي (بالنسبة المئوية)			
١٩٧٥	١٩٩٥	٢٠١٥	١٩٧٥-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠١٥	
١٣٩	٩١	٥٠	٢,١	٣,٠	العالم
٢٢٠	١٦٧	٩٠	١,٤	٣,١	أفريقيا
١٤٤	٨٣	٣٩	٢,٧	٣,٨	آسيا
٢٩	١٥	٦	٣,٢	٤,٤	أوروبا
١١٢	٤٩	٢٦	٤,١	٣,٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢١	١٠	٧	٣,٦	٢,٠	أمريكا الشمالية
٥٩	٣٨	٢٦	٢,٢	١,٩	أوقيانوسيا

٢٦ - وتشمل أهداف التنمية المستدامة الغاية ٣-٢ التي تنص على أن تخفض جميع البلدان من معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحيث لا تزيد عن ٢٥ حالة وفاة من هذا النوع لكل ١٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير آخر إسقاطات الوفيات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن المستوى المطلوب سيجري بلوغه أو تجاوزه بحلول الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ في جميع المناطق الرئيسية من العالم ما عدا أفريقيا، حيث يفيد استقراء الاتجاهات السابقة بأن المعدل قد يظل أعلى من ٦٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠. وفي الواقع، هناك ٦٦ بلدا، بما فيها ٤٦ بلدا في أفريقيا، و ١١ بلدا في آسيا، و ٥ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٤ بلدان في أوقيانوسيا، تقصر فيها الاتجاهات المتوقعة حاليا عن بلوغ الهدف المحدد، مما يدل على الحاجة إلى توجيه موارد وجهود إضافية كبيرة للتسريع بتحقيق ذلك الانخفاض في المستقبل وبلوغ التخفيض المطلوب في معدلات وفيات الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠.

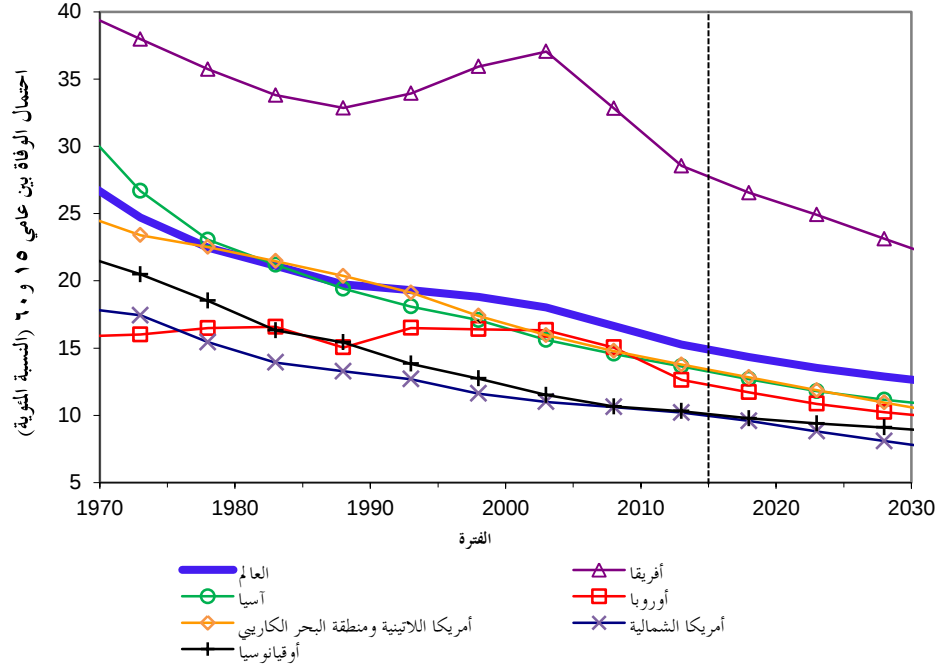
٢٧ - ويتوقف إلى حد كبير تحقيق المزيد من التخفيضات في معدل الوفيات، بعد أن ينخفض معدل الوفيات من الأمراض المعدية إلى مستويات دنيا، على التخفيف من آثار الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي

والسرطانات والسكري، التي تؤثر على الكبار في المقام الأول. غير أن البالغين في العديد من البلدان ما زالوا يواجهون مستويات مرتفعة من المخاطر الناجمة عن الأمراض المعدية وغير المعدية معاً. وبناءً على ذلك، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة (الغاية ٣-٣) وتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الغاية ٣-٤).

٢٨ - واحتمال الوفاة بين سن ١٥ و ٦٠ هو مقياس تجميعي لمخاطر الوفيات خلال سنوات الإنجاب والعمل. وفي حين سجلت الوفيات في هذه الأعمار انخفاضاً كبيراً في معظم المناطق منذ السبعينات، كانت سرعة التقدم أبطأ كثيراً منها بالنسبة للوفيات في مرحلة الطفولة. وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، كان احتمال أن يتوفى أي شخص بلغ سن الخامسة عشرة قبل بلوغه ٦٠ عاماً يمثل نحو ١٥ في المائة على الصعيد العالمي (الشكل التاسع). وكان أدنى مستوى لذلك الاحتمال في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، حيث بلغ حوالي ١٠ في المائة، وبلغ نسبة تتراوح تقريباً بين ١٣ في المائة و ١٤ في المائة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أفريقيا، سجل هذا الاحتمال نسبة ٢٩ في المائة تقريباً، وهي نسبة تتجاوز ضعف المعدلات في أي منطقة رئيسية أخرى في العالم. فقد ارتفع في أفريقيا معدل الوفيات في الفئات العمرية من ١٥ إلى ٦٠ سنة بعد عام ١٩٨٥ عندما تفاقم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع زيادة توافر العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، بدأت توقعات البقاء على قيد الحياة في أفريقيا تتحسن من جديد. غير أن العالم ما زال بعيداً عن القضاء على وباء الإيدز ووضع نهاية للأمراض المعدية الأخرى التي تسهم في زيادة الوفيات في أفريقيا بالمقارنة مع مناطق أخرى.

الشكل التاسع

احتمال الوفاة بين ١٥ و ٦٠ عاماً، على صعيد العالم والمناطق الرئيسية، من الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠



٢٩ - وعلى الصعيد العالمي، انخفضت أيضاً نسبة الوفيات النفاسية بمقدار ٤٤ في المائة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ لتصل إلى ٢١٦ من الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥^(١). فقد توفيت ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة تقريباً لأسباب نفاسية في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع نحو ٥٣٢ ٠٠٠ امرأة في عام ١٩٩٠. ومع أن جميع المناطق النامية قد شهدت تخفيضات كبيرة في معدل الوفيات النفاسية، فلم تبلغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض ذلك المعدل بنسبة ٧٥ في المائة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ سوى قلة قليلة من البلدان. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال معدل الوفيات النفاسية يتجاوز ٥٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، وهو معدل أعلى كثيراً من المعدلات في مناطق أخرى. ومعدل الوفيات النفاسية مرتفع نسبياً أيضاً في كل من منطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وجنوب شرق أوروبا وجنوب آسيا، إذ يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ حالة. وسيلزم الإسراع كثيراً بخطى التقدم في العالم لبلوغ الغاية ٣-١ من

(١) انظر: Trends in maternal mortality: 1990 to 2015: estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division. (منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠١٥، جنيف).

أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تخفيض عدد الوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٠ - وتقاس عادةً معدلات الوفيات لدى كبار السن بالعمر المتوقع في سن الستين. وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، كان من الممكن للشخص العادي الذي يبلغ ٦٠ عاماً أن يتوقع أن يعيش ٢٠,٢ سنة إضافية حتى يبلغ ٨٠,٢ عاماً. والعمر المتوقع أن تعيشه المرأة في سن ٦٠ هو ٢١ عاماً، أما الرجل، فهو ١٨,٧ عاماً. غير أن هذه متوسطات عالمية، والفوارق القائمة فيما بين المناطق الرئيسية تتبع نمطاً مماثلاً للتفاوتات في معدلات البقاء التي تُلاحظ بالنسبة للسن المبكرة. والعمر المتوقع في سن الستين هو الأعلى في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (إذ يتراوح بين ٢٢ و ٢٤ سنة)؛ وهو يقارب ١٩ عاماً في آسيا، ويصل إلى أدنى مستوى له، وهو نحو ١٧ عاماً، في أفريقيا. وقد أخذت احتمالات البقاء في فئة الأعمار المتقدمة تتحسن في معظم البلدان، بما فيها البلدان التي تسجل أعلى معدلات للعمر المتوقع. وخلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، يُنتظر أن يزيد العمر المتوقع عند سن الستين بأكثر من عام على الصعيد العالمي، ليصل إلى ٢١,٦ عاماً في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠.

خامساً - الهجرة الدولية

٣١ - في عام ٢٠١٥، كان هناك ٢٤٤ مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم. وكان حوالي ٤٨ في المائة من المهاجرين الدوليين نساءً، و ٥٢ في المائة رجالاً. وقد تراوحت أعمار غالبية المهاجرين الدوليين (٧٢ في المائة) بين ٢٠ و ٦٤ عاماً، وكانت نسبة ١٥ في المائة منهم دون سن العشرين، ونسبة ١٣ في المائة منهم يبلغون ٦٥ عاماً أو أكثر. واستقبلت أوروبا أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥، حيث بلغ ذلك العدد ٧٦ مليوناً، تلتها آسيا التي استقبلت ٧٥ مليوناً وأمريكا الشمالية التي استقبلت ٥٤ مليوناً. وكان هناك حوالي ٢١ مليون مهاجر يعيشون في أفريقيا، و ٩ ملايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨ ملايين في أوقيانوسيا.

٣٢ - وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بمقدار حوالي ٧١ مليون مهاجر، أو ما يقارب ٥ ملايين مهاجر سنوياً. واستوعبت كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية معظم هذه الزيادة. ففي آسيا، سجل عدد المهاجرين الدوليين زيادة قدرها ٢٦ مليون مهاجر، بينما سجل عددهم في أوروبا زيادة قدرها ٢٠ مليوناً، وفي أمريكا الشمالية ١٤ مليوناً. وكان عدد المهاجرين أقل في مناطق أخرى.

٣٣ - وكان النمو في عدد المهاجرين في جميع أنحاء العالم يرجع في المقام الأول إلى زيادة طرأت على عدد المهاجرين من بلدان آسيا. ففي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، ازداد عدد المهاجرين الدوليين القادمين من آسيا بنسبة ٥٤ في المائة، أي من ٦٥ مليون مهاجر في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ مليون مهاجر في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل حوالي نصف إجمالي الزيادة. وخلال الفترة نفسها، كانت الزيادة كبيرة أيضاً فيما يتعلق بالمهاجرين الدوليين الآتين من أفريقيا (١١ مليون)، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١١ مليون)، ومن أوروبا (١٠ ملايين).

٣٤ - وفي نهاية عام ٢٠١٤، بلغ عدد اللاجئين عالمياً نحو ١٩,٥ مليون لاجئ^(٢). ويفيد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن أكبر أعداد اللاجئين نشأت من كل من الجمهورية العربية السورية (٩,٣ ملايين لاجئ) وأفغانستان (٦,٢ مليون لاجئ) والصومال (١,١ مليون لاجئ). واستضاف لبنان أكبر عدد من اللاجئين مقارنةً بحجم سكانه.

٣٥ - وقد شكل المهاجرون نسبة ٣,٣ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٥ مقارنةً بالنسبة البالغة ٢,٨ في المائة التي سجلت في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات إقليمية كبيرة في نسبة المهاجرين الدوليين إلى مجموع السكان. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، بلغت نسبة المهاجرين الدوليين ما لا يقل عن ١٠ في المائة من السكان، بينما شكلت في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من ٢ في المائة.

٣٦ - وفي أنحاء كثيرة من العالم، أسهمت الهجرة الدولية في الحفاظ على النمو السكاني. ففي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، شكل صافي تدفق المهاجرين نسبة ٤٢ في المائة من النمو السكاني في أمريكا الشمالية و ٣٢ في المائة في أوقيانوسيا. وفي أوروبا كان حجم السكان سينخفض بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ لولا الهجرة الدولية. وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت الهجرة إلى الخارج سبباً في الانخفاض الطفيف الذي طرأ على سرعة نمو عدد السكان.

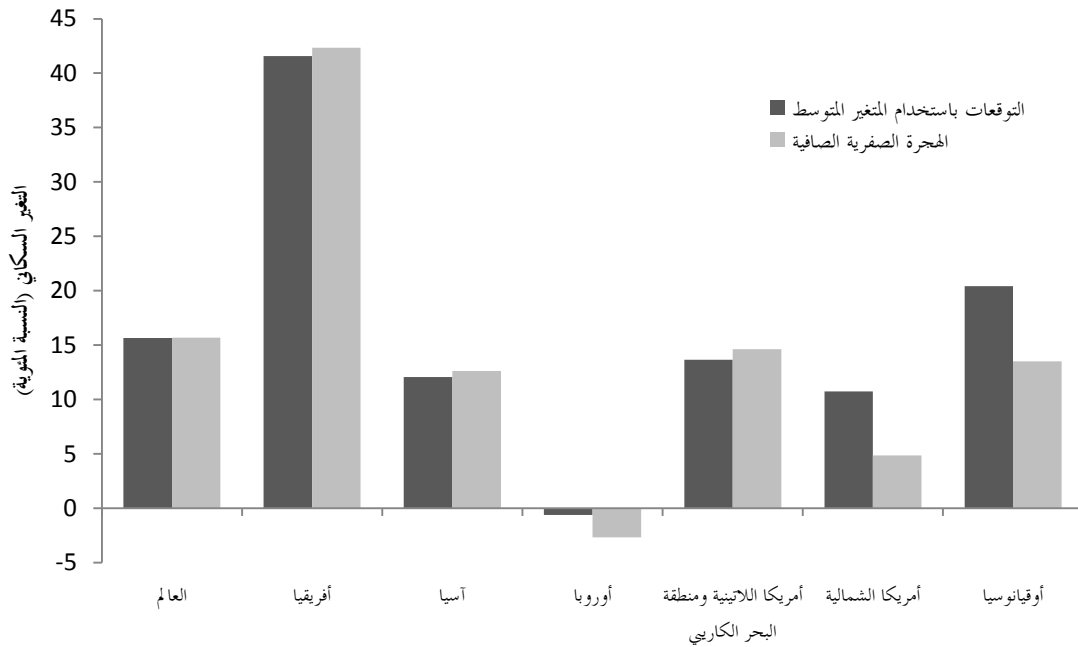
٣٧ - واستشرافاً للمستقبل، من المتوقع أن يكون للهجرة الدولية أثر هام على التغيرات في الحجم الإجمالي للسكان في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. ويقدم الشكل العاشر مقارنة بين النمو السكاني وفق حساب التوقعات باستخدام المتغير المتوسط وسيناريو تبلغ فيه بعد عام ٢٠١٥ التدفقات الصافية للمهاجرين

(٢) (UNHCR, Global Trends 2014: Enforced Displacement in 2014 (Geneva, 2015)).

صفراً، سواء كانت تلك التدفقات وافدة إلى البلد أو نازحة منه. ففي أوروبا، رغم أن استمرار مستويات الهجرة المشهودة في الآونة الأخيرة لن يكفي لتعويض زيادة الوفيات عن الولادات، سيكون تناقص عدد السكان هناك، في إطار ذلك السيناريو القائم على الهجرة الصفرية، أكثر شدة وسيبدأ في وقت مبكر مما هو عليه الأمر الآن.

الشكل العاشر

الأثر المتوقع للهجرة الصافية على التغير في حجم السكان في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠،
في مناطق رئيسية من العالم
(النسبة المئوية للسكان في عام ٢٠١٥)



٣٨ - مع أن الهجرة الدولية لن توقف الاتجاه الطويل الأجل نحو شيخوخة السكان، فإن مستويات الهجرة الإيجابية الصافية يمكن أن تبطئ وتيرة الزيادة في معدلات إعالة المسنين. ويمكن أيضاً أن تساعد الهجرة الدولية في تلبية طلبات سوق العمل المحلي، لأن المهاجرين الدوليين عادة ما تكون في صفوفهم نسبة من الأشخاص في سن العمل أكبر من الموجودة ضمن مجموع السكان. ففي أوروبا، مثلاً، من المتوقع أن تسجل نسبة إعالة المسنين، التي تقاس بعدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً، انخفاضاً قدره ثلاث نقاط في عام ٢٠٥٠ عن نسبتها في حال حدوث هجرة صافية صفرية بعد عام ٢٠١٥ (٥١ بالمقارنة مع ٤٨ من المسنين لكل

١٠٠ شخص في سن العمل). وفي أمريكا الشمالية، ستسجل تلك النسبة انخفاضاً قدره خمس نقاط مقارنة بما سيكون عليه الأمر بدون الهجرة الدولية، وفي أوقيانوسيا ستبلغ نسبة ذلك الانخفاض أربع نقاط.

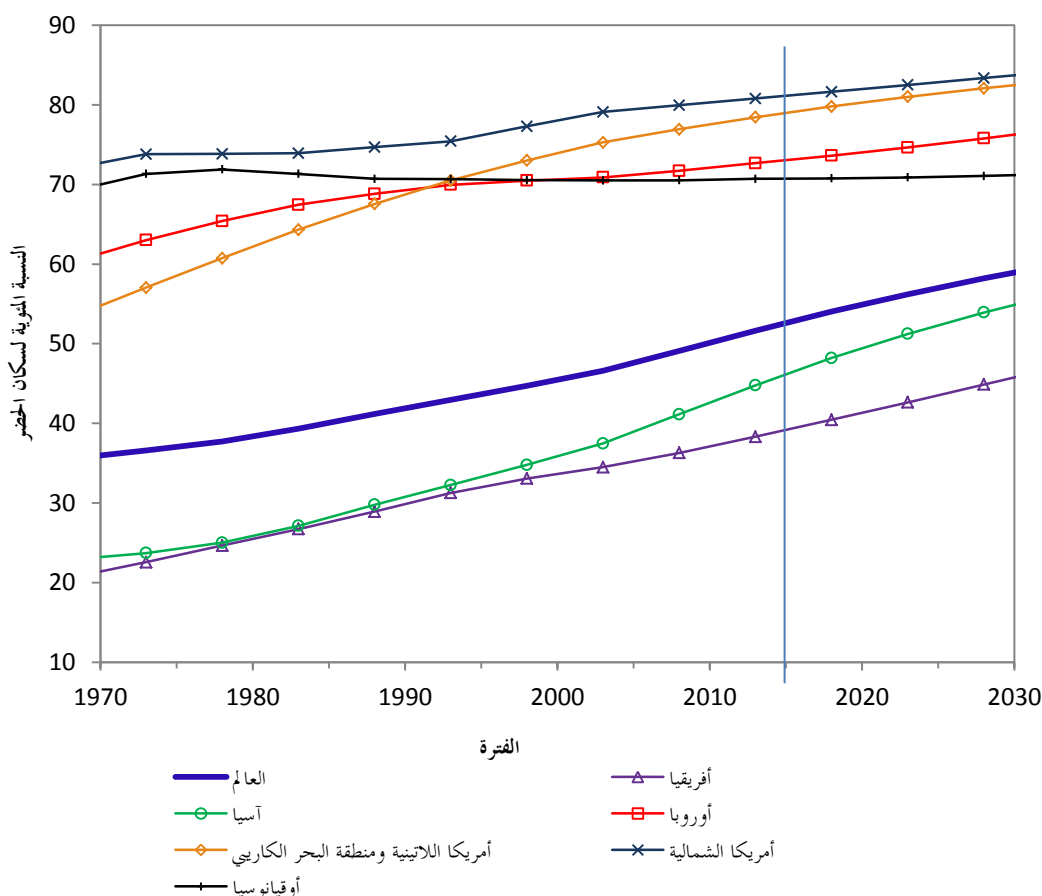
٣٩ - وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين في تنمية مجتمعات المنشأ والمقصد. وعلاوة على ذلك، تقرر الخطة بالمسؤولية الجماعية عن ضمان احترام حقوق المهاجرين والتقييد بها على أتم وجه. وتشمل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ غايات ترمي إلى تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتيسير التحويلات المالية. وثمة أهداف أخرى تتناول بعض الأسباب الجذرية الرئيسية للهجرة غير الطوعية وغير النظامية والقسرية، بما فيها الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن.

سادساً - التوسع الحضري

٤٠ - تتركز نسبة متزايدة من البشر في المستوطنات الحضرية، وعلى الصعيد العالمي سيحدث مستقبلاً كل النمو السكاني تقريباً في المدن. ويُتوقع أن ترتفع حصة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٣٠ (الشكل الحادي عشر). وفي عام ٢٠١٥، كانت منطقة أمريكا الشمالية هي الأولى من حيث التوسع الحضري على صعيد العالم، حيث يتركز ٨٢ في المائة من سكانها في مستوطنات حضرية، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨٠ في المائة)، ثم أوروبا (٧٤ في المائة). وفي حين ظل الطابع الريفي يغلب على أفريقيا وآسيا خلال عام ٢٠١٥، إذ يعيش سكانهما في المناطق الحضرية بنسبة ٤٠ في المائة و ٤٨ في المائة على التوالي، فإن هاتين المنطقتين تتجهان حالياً نحو التوسع الحضري بوتيرة أسرع بكثير من بقية المناطق. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن تضم المستوطنات الحضرية ٤٧ في المائة من سكان أفريقيا، و ٥٦ في المائة من سكان آسيا، و ٧١ في المائة من سكان أوقيانوسيا، و ٧٧ في المائة من سكان أوروبا، وأكثر من ٨٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة أمريكا الشمالية.

الشكل الحادي عشر

نسبة مجموع السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية على صعيد العالم والمناطق الرئيسية، في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٣٠

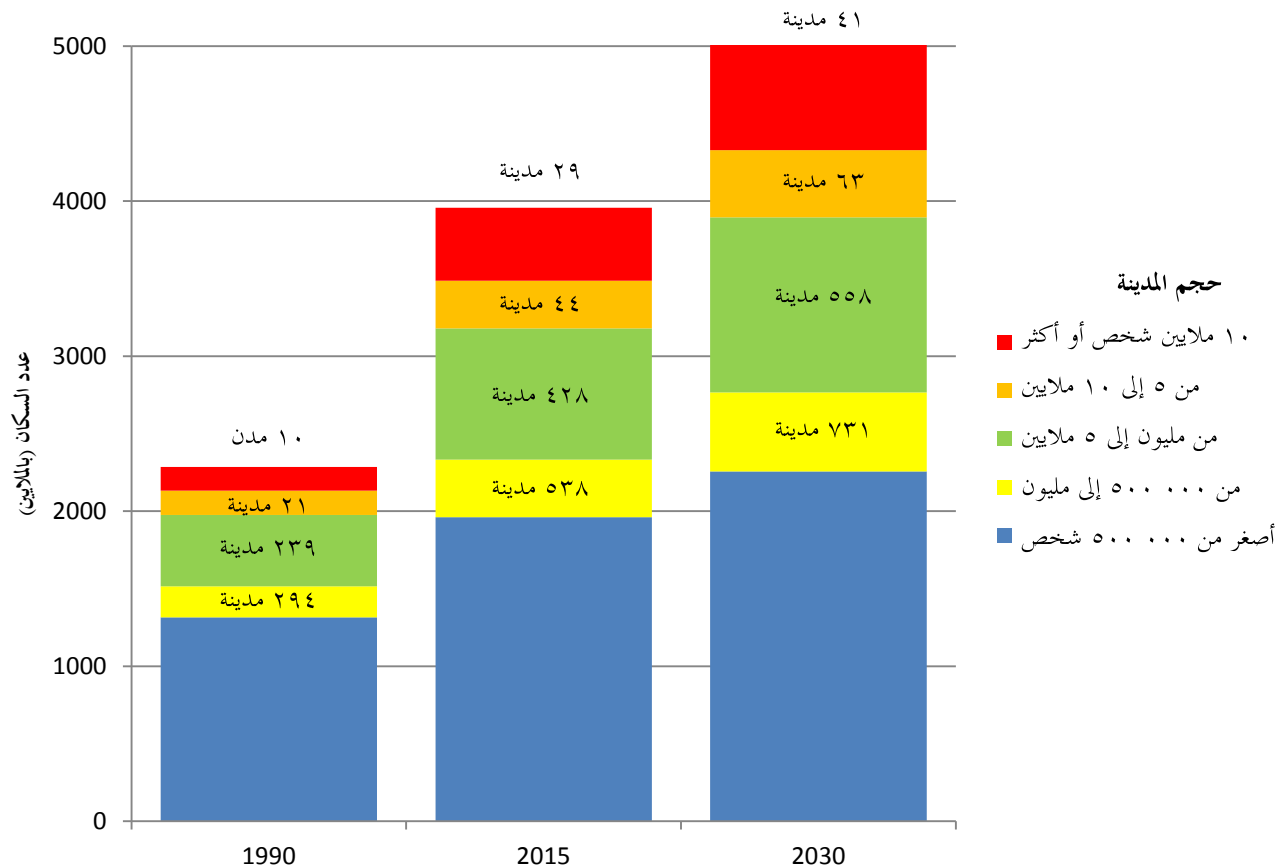


٤١ - ومع ارتفاع عدد سكان الحضر في العالم، يرتفع أيضاً عدد المدن وعدد السكان في معظم المدن. ففي عام ١٩٥٠، لم يكن هناك سوى تجمعين حضريين يُعدّان من "المدن الضخمة"، وهما نيويورك - نيو آرك وطوكيو، إذ بلغ مجموع السكان فيهما أكثر من ١٠ ملايين شخص. وشكلت هاتان المدينتان معاً نسبة ٣ في المائة فقط من مجموع سكان الحضر في العالم. وبحلول عام ٢٠١٥، ارتفع عدد المدن الضخمة إلى ٢٩ مدينة، ليشكل مجموع سكانها ١٢ في المائة من سكان الحضر في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يزداد عدد المدن التي يفوق عدد سكانها ١٠ ملايين شخص ليصل إلى ٤١ مدينة، وسيشكل ١٤ في المائة من سكان الحضر في العالم في مدن ضخمة (الشكل الثاني عشر).

٤٢ - ولكن، في عام ٢٠١٥، كان معظم سكان الحضر في العالم (٥٩ في المائة) يعيشون في مدن يقل عدد سكانها عن مليون شخص. وفي الواقع، ساهم نمو المدن من جميع الأحجام في نمو عدد سكان الحضر. فقد فاق عدد المدن الضخمة (أي التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ و ١٠ ملايين) الضعف خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية، إذ ارتفع من ٢١ مدينة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٤ مدينة في عام ٢٠١٥، وتشير التوقعات إلى أن عدد تلك المدن سوف يصل إلى ٦٣ مدينة في عام ٢٠٣٠. وارتفع بشكل كبير كذلك عدد المدن المتوسطة الحجم التي يتراوح عدد سكانها بين مليون و ٥ ملايين شخص، والمدن الأصغر حجماً التي لا يتجاوز عدد سكانها مليون شخص. ومع استمرار نمو المدن والتوسع الحضري، ما فتئت نسبة سكان المدن الأصغر حجماً تتناقص على صعيد العالم: ففي عام ١٩٥٠، كان ٧٥ في المائة من سكان الحضر في العالم يعيشون في مدن يقل عدد سكانها عن مليون شخص، بيد أن التوقعات تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سوف تؤوي هذه المدن الأصغر حجماً حوالي ٥٥ في المائة من سكان الحضر في العالم.

الشكل الثاني عشر

سكان الحضر حسب فئة حجم المدينة في أعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٥ و ٢٠٣٠



٤٣ - وظل التوسع الحضري يشكل بصفة عامة محركاً إيجابياً للتنمية الاقتصادية وللحد من الفقر. فالمدن تتركز فيها الشرائح الكبيرة والمتنوعة من اليد العاملة التي يحتاجها النمو الاقتصادي المستدام. وتؤدي كثافة السكان والأعمال التجارية في المدن إلى تيسير تبادل المعارف والمعلومات، وتعزز المشاريع الجديدة والابتكار التكنولوجي. وبما أن المدن تشكل مراكز للتجارة ومرافق الحكومة والنقل، فإنها توفر روابط حيوية مع المناطق الريفية ومع المدن الأخرى ومع غيرها من الأماكن الواقعة عبر الحدود الدولية. وتنتج المدن ما يناهز ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(٣).

٤٤ - وتستطيع الحكومات، من خلال توفير ما يكفي من التخطيط والقدرات المؤسسية، أن تستفيد من وفورات الحجم في المناطق الحضرية لتوفير هياكل أساسية من قبيل الطرق والمياه المنقولة بالأنابيب، بالإضافة إلى الخدمات الأساسية من قبيل التعليم والرعاية الصحية، لمجموعة سكانية كبيرة وبتكلفة منخفضة كثيراً مقارنة بالتكلفة المطلوبة لنفس عدد السكان إن كان مشتتاً في مناطق ريفية. وغالباً ما يكون العيش في الحضر مرادفاً لمستويات أعلى من الإلمام بالقراءة والكتابة ومن التعليم، وبوضع أفضل للمرأة، وبمعدلات أعلى للمشاركة في القوة العاملة، وكذلك بظروف صحية أفضل، وبإمكانية أكبر للاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وبفرص أقوى للمشاركة الثقافية والسياسية.

٤٥ - ومع ذلك، فإن النمو الحضري السريع والعشوائي يهدد التنمية المستدامة حين لا تتوافر الهياكل الأساسية الضرورية أو حين لا تُنفذ سياسات لكفالة التوزيع العادل لمنافع الحياة الحضرية. ففي عام ٢٠١٤، كان أكثر من ٨٠٠ مليون شخص، يمثلون ٣٠ في المائة من سكان الحضر في المناطق النامية، يعيشون في أحياء فقيرة أو في مستوطنات عشوائية، تتسم بعدم كفاية المساكن وباكتظاظها، أو تفتقر إلى سبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة، أو لا سبيل إلى حماية سكانها من الطرد^(٤). وعلى الرغم من أن سكان الحضر في البلدان النامية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد انخفضت نسبتهم من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤، لا يزال عدد سكان الأحياء الفقيرة يتزايد بالنظر إلى استمرار التوسع الحضري.

(٣) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٤: *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge University Press, 2015).

(٤) الأمم المتحدة، ٢٠١٥. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥.

٤٦ - وسوف يحدد نمو المدن في المستقبل، وما يصاحب ذلك من تخصيص للأراضي والموارد البشرية، إمكانيات النجاح في تحقيق مستقبل مستدام من الناحية البيئية. ففي بعض المدن، يؤدي التمدد الحضري الذي لم يُخطَّط له أو لم تتم إدارته بطريقة ملائمة إلى الزحف الحضري العشوائي وإلى التلوث وتدهور البيئة. وتنمو مدن اليوم بضعف السرعة التي كانت تنمو بها من قبل من حيث مساحة الأراضي مقارنة بعدد السكان^(٣). ويرتبط هذا التمدد الحضري بزيادة استخدام السيارات، ويساهم في بعض المناطق في إزالة الغابات وقد يتسبب في تدمير الموائل.

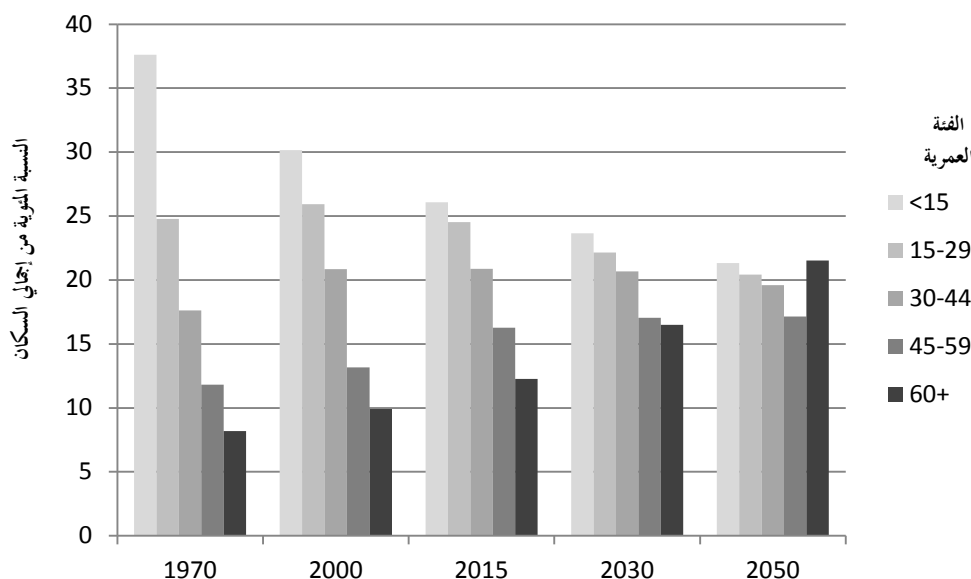
٤٧ - ويمكن للسياسات التي تتبعها الحكومة في تخطيط النمو الحضري وإدارته أن تساعد في كفالة التوزيع العادل والمستدام لمنافع الحياة الحضرية. ولا تفيد كثيراً السياسات الرامية إلى تقييد الهجرة من الأرياف إلى المدن في إبطاء نمو المدن، بل يمكن أن تفضي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية. ولتحقيق التوسع الحضري المستدام، تحتاج المدن إلى تحسين فرص الدخل والعمل؛ وتوسيع الهياكل الأساسية اللازمة لإمدادات المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات؛ وكفالة استفادة الجميع من الخدمات بشكل عادل؛ وتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة؛ والحفاظ على الأصول الطبيعية داخل المدينة وفي المناطق المحيطة بها.

سابعاً - تغيير البنيات العمرية للسكان وشيخوخة السكان

٤٨ - يمر العالم بفترة تحول طويلة الأجل باتجاه بنية عمرية للسكان أكبر سناً (الشكل الثالث عشر). وقد بدأت البلدان هذه العملية في أوقات مختلفة، وهي تسير فيها بسرعات متفاوتة، ويتوقف ذلك بالدرجة الأولى على توقيت الانخفاض في معدلات الخصوبة ووتيرته. وخلال العقود التي تلي الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة، ترتفع الحصة النسبية للبالغين في سن العمل وكبار السن على حد سواء، في الوقت الذي تنخفض فيه حصة الأطفال.

الشكل الثالث عشر

توزيع النسب المئوية لسكان العالم حسب الفئات العمرية العريضة، سنوات مختارة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٥٠

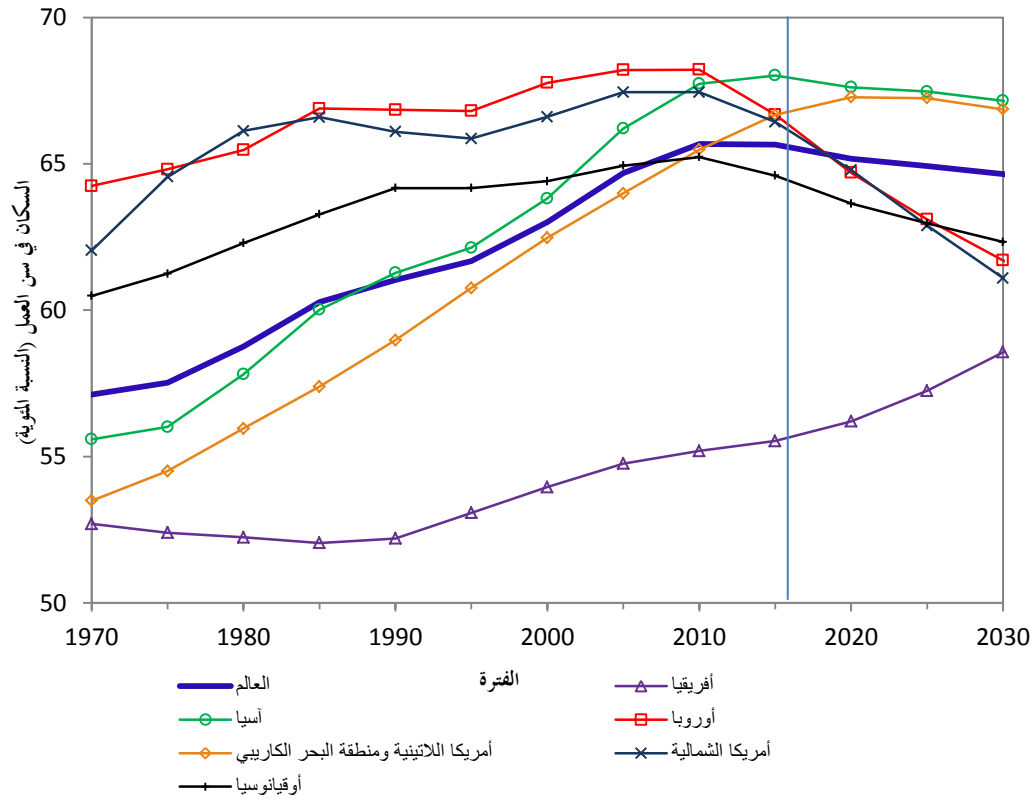


٤٩ - وفي جميع مناطق العالم، كان السكان في سن العمل (الأعمار من ١٥ إلى ٦٤ سنة) يشكلون نسبة من السكان أعلى في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٧٠ (الشكل الرابع عشر). ففي آسيا، زادت النسبة بمعدل ١٢ نقطة مئوية (من ٥٦ إلى ٦٨ في المائة)، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفعت النسبة بمعدل ١٣ نقطة مئوية. وفي مناطق أخرى، كانت الزيادات أصغر من ذلك بكثير. ففي أفريقيا، لم تبدأ نسبة السكان في سن العمل في الارتفاع حتى عام ١٩٩٠ تقريباً، وبحلول عام ٢٠١٥ كانت هذه النسبة لا تزال أقل كثيراً (٥٦ في المائة من إجمالي السكان) من مناطق رئيسية أخرى (تراوحت النسبة فيها ما بين ٦٥ و ٦٨ في المائة). وسوف يشهد العديد من البلدان زيادات أخرى في نسبة الأشخاص في سن العمل خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠، في حين أن بعض البلدان الأخرى قد بلغت بالفعل ذروة هذه النسبة أو ستبلغها خلال نفس الفترة. ففي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سوف تناهز نسبة السكان في سن العمل ذروتها على مدى هذه الفترة. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، تجاوزت هذه النسبة بالفعل مستوى الذروة، ويُتوقع أن تنخفض خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠ بمعدل ٥ نقاط مئوية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ونقطتين في أوقيانوسيا. وهناك تباين كبير في هذا الصدد فيما بين البلدان الواقعة في تلك المناطق. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن ترتفع نسبة السكان في

سن العمل في أربعة بلدان آسيوية بما يزيد عن ٥ نقاط مئوية في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠، في حين ستخفض هذه النسبة بمعدل ٥ نقاط أو أكثر في تسعة بلدان أو أجزاء من نفس المنطقة (بما فيها البلد الأكبر مساحة، وهو الصين).

الشكل الرابع عشر

السكان في سن العمل (الأعمار من ١٥ إلى ٦٤ سنة) كنسبة مئوية من إجمالي سكان العالم والمناطق الرئيسية، الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٣٠



٥٠ - وقد أُطلق على فترة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل "الفرصة الديمغرافية السانحة" أو "العائد الديمغرافي". فتزايد نسبة العاملين في مقابل المعالين يؤدي، شريطة أن يوفر الاقتصاد لتلك الأعداد المتزايدة فرصَ عملَ لائقة، إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، وقد يساهم في تحرير الموارد لتوجّه نحو استثمارات من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة وأن تؤدي إلى مستويات معيشة أفضل على المدى الطويل. وحتى حين تتجاوز نسبة السكان في سن العمل ذروتها، فإنها في العادة تبقى إلى حد كبير أعلى من المستويات التاريخية لفترة طويلة من الزمن، وهي حالة ديمغرافية تبقى مواتية نسبياً للاستثمار المستدام في رأس المال

البشري والمادي. وإضافة إلى ذلك، فإن توقعات امتداد الحياة لفترات أطول قد تدفع إلى مراكمة الأصول الكفيلة بدعم الاستهلاك بعد التقاعد، بما يؤدي إلى بناء مستوى إجمالي من الثروة في صفوف السكان. بيد أن هذه الفوائد ليست مضمونة، ولكنها قد تنشأ حين تستفيد المجتمعات من الفترة التي ترتفع فيها نسبة العاملين، أو التي لا تزال فيها هذه النسبة مرتفعة نسبياً، من أجل الادخار والاستثمار في السبل الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وتشكل الاستثمارات التي توجّه إلى الصحة والتعليم وفرص العمل للشباب تدابير أساسية لتحقيق الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن تغير نسب الإعالة.

٥١ - وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، ستشهد الغالبية العظمى من بلدان آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مراحل من الانتقال الديمغرافي هي الأفضل على الإطلاق لتحقيق الفوائد المترتبة على نسب السكان في سن العمل، الآخذة في التزايد أو التي لا تزال مرتفعة. وستكون معظم البلدان في أفريقيا خلال هذه الفترة لا تزال في المراحل المبكرة من هذه العملية، في حين ستكون غالبية البلدان المرتفعة الدخل قد دخلت بالفعل في المراحل الأكثر تقدماً التي تتسم بشيخوخة السكان.

٥٢ - وعلى الصعيد العالمي، يشكّل المسنّون (الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق) أسرع الفئات العمرية السكانية نمواً، كما أن نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان آخذة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم تقريباً. وستشهد جميع البلدان تقريباً زيادة كبيرة في عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. ففي عام ٢٠١٥، كان عدد هؤلاء السكان في العالم ٩٠١ مليون شخص. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٣٠، و ٢,١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ويُتوقع أن يكون نمو عدد السكان المسنّين بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ سريعاً خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بزيادة تفوق نسبتها ٧٠ في المائة، وفي أفريقيا وآسيا، بزيادة تتجاوز نسبتها ٦٠ في المائة. أما في المناطق الأخرى، فستتراوح نسبة هذه الزيادة ما بين ٢٣ في المائة في أوروبا و ٤٧ في المائة في أوقيانوسيا.

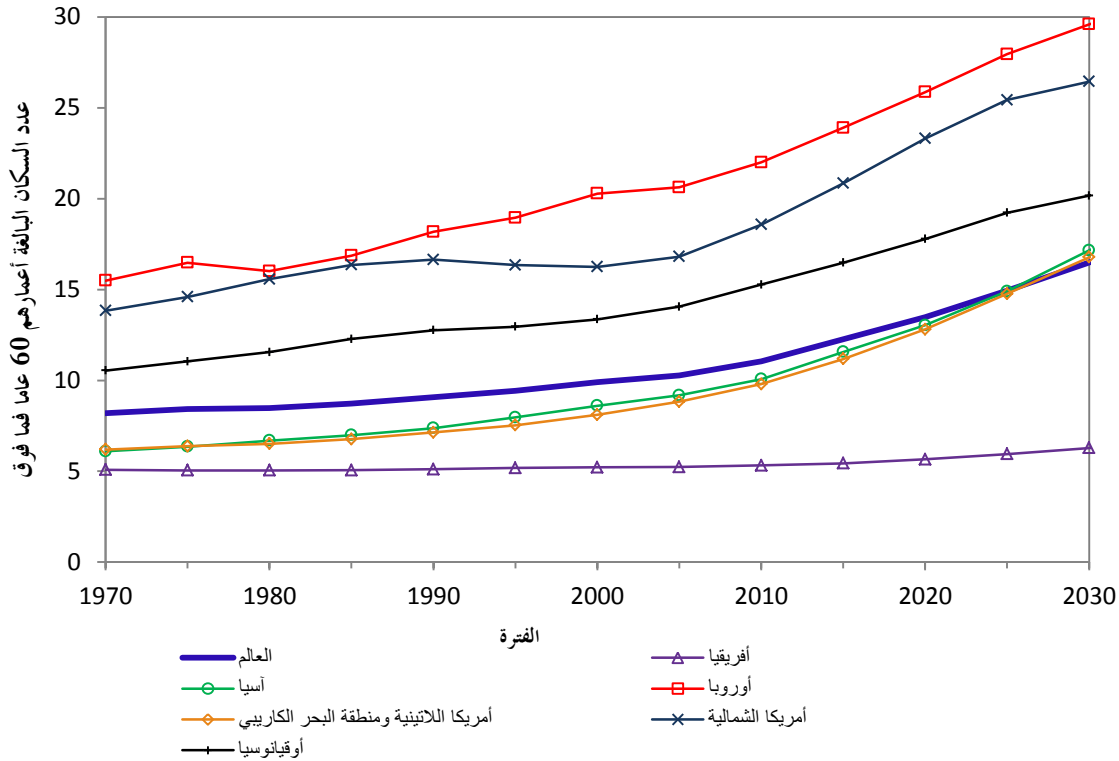
٥٣ - وفي عام ٢٠١٥، كان واحد من بين كل ثمانية أشخاص في جميع أنحاء العالم يبلغ عمره ٦٠ عاماً فما فوق، ويُتوقع لتلك النسبة أن تصل، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى واحد من كل ستة أشخاص على الصعيد العالمي. وتبلغ شيخوخة السكان أعلى نسبة لها في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، حيث كان أكثر من واحد قد بلغ سن الستين فما فوق من كل خمسة أشخاص في عام ٢٠١٥، في الوقت الذي يتجه فيه السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي وآسيا وأوقيانوسيا نحو الشيخوخة بخطى سريعة، وإن كانوا ينطلقون في ذلك من مستويات أدنى. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن تتجاوز نسبة كبار السن ٢٥ في المائة من السكان في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، و ٢٠ في المائة في أوقيانوسيا، و ١٧ في المائة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦ في المائة في أفريقيا (الشكل الخامس عشر).

٥٤ - وتميل البلدان المرتفعة الدخل إلى أن تكون الأكثر شيخوخة بين البلدان. فاليابان هي البلد الذي يضم أعلى نسبة من السكان كبار السن في العالم، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٥، تليها إيطاليا (٢٩ في المائة)، ثم ألمانيا (٢٨ في المائة)، ثم فنلندا (٢٧ في المائة). وكانت نسبة كبار السن مرتفعة أيضا في العديد من البلدان الأوروبية الواقعة في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، مثل بلغاريا (كان ٢٧ في المائة من السكان في عام ٢٠١٥ ممن بلغوا ٦٠ سنة فما فوق)، ورومانيا وصربيا (بلغت النسبة في كليهما ٢٤ في المائة). أما التركيبات السكانية الشابة نسبيا فكانت سائدة في البلدان الواقعة عند المستويات الدنيا من توزيع الدخل: ففي كل البلدان المنخفضة الدخل تقريبا، وفي حوالي ٨٥ في المائة من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل كان في عام ٢٠١٥ أقل من واحد من بين كل ١٠ أشخاص يبلغ من العمر ٦٠ عاما فما فوق.

٥٥ - ويُتوقع، خلال الخمس عشرة سنة القادمة، أن يتساوى معدل شيخوخة السكان في العديد من بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل مع المعدل في البلدان المرتفعة الدخل اليوم. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، يُتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق من ١٥ إلى ٢٥ في المائة في الصين، ومن ١٦ إلى ٢٧ في المائة في تايلند، ومن ١٩ إلى ٣٢ في المائة في كوبا. ويُتوقع لبعض البلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أن تشيخ بسرعة أيضا. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن تزيد نسبة كبار السن من ١٤ إلى ٢١ في المائة في سري لانكا، ومن ١٠ إلى ١٨ في المائة في فييت نام، ومن ١٠ إلى ١٥ في المائة في المغرب. غير أنه يُتوقع، في معظم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، أن تظل تلك النسبة دون ١٠ في المائة حتى عام ٢٠٣٠.

الشكل الخامس عشر
النسبة المئوية للسكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق على صعيد العالم والمناطق
الرئيسية، للفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٣٠



ثامنا - الاستنتاجات

٥٦ - بلغ عدد سكان العالم ٧,٣ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥، وهو يتزايد حالياً بمعدل ١,٢ في المائة في السنة. ويُتوقع أن يبلغ ٨,٥ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠. ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة المحسوبة باستخدام المتغير المتوسط، سيستمر عدد السكان في التزايد خلال ما تبقى من القرن، حيث سيبلغ ١١,٢ بليون نسمة في عام ٢١٠٠. وسيحدث معظم النمو السكاني بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ في أفريقيا وآسيا. ومن التحديات التي تعترض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن قدراً كبيراً من هذا النمو السكاني سيتركز في البلدان التي تواجه أكبر الثغرات في مجال القضاء على الفقر والجوع وكفالة الصحة والتعليم والمساواة للجميع. ولا يزال النمو السكاني سريعاً خاصةً في البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً، من بينها ٢٧ بلداً في أفريقيا.

٥٧ - واليوم، تقع معظم البلدان التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة (أربعة أطفال أو أكثر لكل امرأة) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتميز هذه البلدان بصغر سن سكانها الذين يتزايد عددهم بسرعة. وعلى الطرف المقابل، كان هناك ٨٣ بلدا تقل فيها معدلات الخصوبة عن مستوى الإحلال (أقل من ٢,١ طفل لكل امرأة) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وسوف يتجه السكان في البلدان التي تظل فيها معدلات الخصوبة أقل من مستوى الإحلال نحو الشيخوخة بصورة سريعة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٥٨ - وقد انخفض مستوى الاحتياجات غير الملباة اللازمة لتنظيم الأسرة في معظم مناطق العالم منذ عام ١٩٩٠. إلا أن ما نسبته ١٢ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات في إطار علاقة حرة ظلت احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة غير ملباة في عام ٢٠١٥، وكان المستوى أعلى من ذلك بكثير في أفريقيا. ولا بد من تسريع وتيرة الاستثمار في توفير المعلومات والخدمات لتحقيق هدف كفالة حصول الجميع، بحلول عام ٢٠٣٠، على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة.

٥٩ - وقد بلغ العمر المتوقع عند الولادة ٧٠ سنة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يصل إلى ٧٤ سنة في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وأحرز تقدم كبير في تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن من الضروري الحفاظ على الجهود وتعزيزها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بخفض الوفيات والصحة.

٦٠ - وشكّل المهاجرون الدوليون ما نسبته ٣,٣ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. واستوعبت آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية معظم الزيادة في أعداد المهاجرين خلال تلك الفترة. وفي بعض المناطق من العالم، أسهمت الهجرة الدولية في تحقيق النمو السكاني. وقد أعربت الحكومات، باعتمادها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عن تقديرها لما يقدمه المهاجرون من مساهمة إيجابية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة واتفقت على التعاون على الصعيد الدولي لكفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تنطوي على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين واللاجئين والمشردين. وهذه الالتزامات هي حاليا على المحك بسبب ما حدث في الآونة الأخيرة من طفرة في أعداد اللاجئين. وسوف تعقد الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتماعا رفيع المستوى لتناول مسألة التحركات السكانية الواسعة النطاق.

٦١ - ويعيش ما يزيد على نصف سكان العالم حاليا في مناطق حضرية، وسيحدث مستقبلا كل النمو السكاني تقريبا في المدن. وقد أخذ عدد المدن الكبيرة يتزايد بسرعة، وتؤدي هذه المدن نسبة متزايدة من سكان الحضر. وقد كان التحضر بشكل عام محركا

إيجابيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. غير أن النمو الحضري السريع والعشوائي يشكل تهديدا للتنمية المستدامة عندما لا تتم إقامة البنية التحتية الضرورية، أو عندما يؤدي النمو الحضري إلى توسع الأحياء الفقيرة، وتمدد المناطق الحضرية، والتلوث، وتدهور البيئة.

٦٢ - ويوفر ارتفاع نسبة السكان العاملين "فرصة ديمغرافية سانحة" للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ففي جميع مناطق العالم الرئيسية، كانت نسبة السكان الذين هم في سن العمل إلى مجموع السكان أكبر في عام ٢٠١٥ مما كانت عليه في عام ١٩٧٠. وسيشهد العديد من البلدان، بما في ذلك عدد متزايد من بلدان أفريقيا، زيادات أخرى في تلك النسبة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وقد بلغت دول أخرى بالفعل نسبة الذروة أو سوف تبلغها بحلول عام ٢٠٣٠. وستتيح السياسات الرامية إلى تنمية رأس المال البشري، وتوفير العمل اللائق، وتشجيع الادخار والاستثمار، الفرصة للبلدان لكي تحقق الفوائد المتوخاة في الفترة التي تتزايد فيها نسبة السكان الذين بلغوا سن العمل أو تحافظ على ارتفاعها، ولكي تتكيف مع الفترة التالية التي تنسم بشيخوخة السكان.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٥، كانت نسبة من تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق ١٢ في المائة من سكان العالم، وبحلول عام ٢٠٣٠، ستزداد هذه النسبة إلى ١٦ في المائة. وستبلغ شيخوخة السكان أعلى نسبة لها في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، في الوقت الذي يتجه فيه السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وأوقيانوسيا نحو الشيخوخة بخطى سريعة، وإن كانوا ينطلقون في ذلك من مستويات أدنى. ويُتوقع أن يشكل كبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠، نسبة تزيد عن ٢٥ في المائة من السكان في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، و ٢٠ في المائة في أوقيانوسيا، و ١٧ في المائة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦ في المائة في أفريقيا.

٦٤ - وستساعد التغيرات الديمغرافية التي حدثت خلال الخمس عشرة سنة القادمة على تحديد مسار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالبلدان ستشرع في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من منطلقات شديدة الاختلاف من حيث مستويات الخصوبة، ومعدل الوفيات، والتوسع الحضري. وستشهد تلك البلدان معدلات نمو متفاوتة جدا لسكانها من الأطفال الملتحقين بالمدارس، ومن الشباب الداخلين في قوة العمل والذين بلغوا سنوات الإنجاب، ومن الأشخاص الداخلين في نطاق فئة المسنين العمرية، الذين سيحتاجون في نهاية المطاف إلى مختلف أنواع الدعم. ولا بد أن تراعى في الاستراتيجيات الوطنية تلك الحقائق الديمغرافية، التي ستحدد جزئيا الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.